

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

مصر تبحث عن الحداثة (سياق تاريخي)

أ.د. أحمد زكريا الشلق^(*)

(أ) في المفاهيم والمصطلحات:

هذه الورقة محاولة لمناقشة قضية فكرية في تاريخ مصر الحديث تتعلق بإشكالية النهضة والحداثة التي اطلعت عليها مصر منذ بداية سنوات الاحتلال الفرنسي لها وإلى أي مدى تأثرت بذلك ، فينطلق من السؤال : هل يمكن أن تأتي النهضة والحداثة على يد الغزاة؟ كيف ذلك وإلى أي مدى . . ؟ وهذه الإشكالية تستمد مشروعيتها من ظهور رؤيتين مختلفتين تجاهها لدى المؤرخين والمفكرين في الشرق والغرب .

أولاهما : ترى أن نهضة مصر وتحديثها بدأت مع " الغزو " الفرنسي وبسببه ، وأن تاريخ مصر " الحديث " بدأ بالفعل منذ وطئت أقدام جيش الشرق بقيادة بوناپرت أرض مصر في أواخر القرن الثامن عشر ، حيث بدأت مصر تطلّع وتفتح على معطيات الحضارة الحديثة وتتعلم منها أسباب نهضتها ، بل وتطورها السياسي والاجتماعي بشكل عام ، فيرى المؤرخون الغربيون ، ومن والاهم من المصريين ، أن الغزو الفرنسي لمصر كان هو الأساس " الوحيد " لنهضة مصر الحديثة ، ولا يخفي أن هؤلاء ينطلقون من فكرة استشراقية معروفة تدعو إلى تكريس " المركزية الأوروبية " والقول بأن الغرب هو أساس النهضة والتنوير والحداثة .

ثانيتها : ترى من وجهة نظر قومية أو متحفظة أن فترة الاحتلال الفرنسي لمصر كانت مرحلة قائمة ومظلمة في تاريخها ، بل وفي تاريخ الشرق العربي كله ، حيث أسهم في تفتيت وحدته وفصم عرى الروابط والعلاقات التاريخية الوثيقة بين أجزائه ، وأنه جلب إليه المطامع الاستعمارية ، فضلاً عما جلبه من عادات وتقاليد غربية أثرت سلباً على

(*) كلية الآداب - جامعة عين شمس .

طبيعة شعوبه وهددت هويتها وتراثها الأصيل ، كما يرى أصحاب هذه الرؤية أن مصر دخلت العصر الحديث مع "الفتح" العثماني لها في أوائل القرن السادس عشر ، وأنها بلغت درجة من التطور والتقدم الاقتصادي والثقافي خلال القرون الثلاثة التي حكمها فيها العثمانيون والمماليك ، وأنه بالرغم من تدهور أوضاعها خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، إلا أنها كانت تحمل في أحشائها مقومات نمو داخلي وصحوة كادت أن "تنهض" بها نحو الحداثة لولا الغزو الاستعماري الفرنسي ، الذي أعاق نهضتها الذاتية ووجهها وجهة غربية .

نحن إذن أمام إشكالية تنفرع عنها أسئلة جزئية منها : متى دخلت مصر عصرها الحديث؟ وما مفهوم الحداثة التي أصابتها ، وهل ما أدركته منها يجعلنا نقرر أنها انتقلت من عصر تاريخي إلى آخر ، وهل قدر لها أن تنتقل إلى هذا العصر بإرادة الفاتحين والغزاة؟ وما موقف أهلها من ذلك ، وهل كان بوسعهم أن يختاروا بين بونابرت وبين فولتير ، بين المدفع والمطبعة؟ باختصار هل كانت الحملة الفرنسية حملة استعمارية أم حملة تحديث وتنوير لمصر؟

وإذا كنا نتعرض لإشكالية تتعلق بالنهضة والحداثة فحريّ بنا أن نوضح مفهومنا لهذين المصطلحين ، وأولهما مصطلح "النهضة" الذي لم يظهر في تراثنا وأدبياتنا قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجه التقريب . أما ثانيهما وهو "الحداثة" فلم يظهر قبل النصف الثاني من القرن العشرين ، ولا بد من الإشارة إلى أن ظهور هذين المصطلحين كان من ثمار الثقافة الطويلة مع أوروبا ، وهذا يقتضي أن نشير إلى التطور التاريخي في أوروبا والذي أفضى إلى ظهور مراحل تاريخية ، حضارية وفكرية ، أفضت كل منهما إلى الأخرى .

وقد شهدت أوروبا منذ القرن الخامس عشر مراحل تاريخية متميزة حضارياً :

الأولى : مرحلة عصر Renaissance التي اعتدنا ترجمتها بكلمة "النهضة" ، والتي تعني الانبعاث أو الإحياء أو الولادة من جديد . . وقد استغرقت النهضة الأوروبية نحو ثلاثة قرون منذ القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر .

الثانية : عصر التنوير Enlightenment الذي تميز بالاهتمام بالعقل والإيمان بالتقدم الإنساني ، والربط بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين التقدم الأخلاقي والثقافي فضلاً عن بروز التبعة الفردية ، وقد لعب الفلاسفة الفرنسيون دوراً كبيراً في صياغة

هذه الأفكار التي انتقلت إلى أنحاء أوروبا ومختلف أصقاع العالم . . وقد استغرق هذا العصر معظم القرن الثامن عشر ، واستمر حتى قيام الثورة الصناعية والثورة الفرنسية (١٧٨٩) لتبدأ بعدها المرحلة الثالثة : وهي مرحلة الحداثة **Modernism** التي عبر عنها هيجل فلسفياً بالوعي الذاتي بوضع الإنسان في التاريخ ، وانتقلت من الفلسفة إلى علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد لتصبح حالة حضارية تاريخية . .

ولا بد من الإشارة إلى التمييز بين الحداثة بالمعنى المرحلي الذي أشرنا إليه وبين التحديث **Modernization** كعملية تطوير أو تقدم ، والتي تعني كسر القوالب الجامدة والتقاليد التي تعوق حركة المجتمع إلى الأمام ، وما يقتضيه ذلك من نبذ الفكر الخرافي ، والاعتماد على العقل وتبني مناهج البحث العلمي والإفادة الكاملة من المنجزات العلمية في مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية لمزيد من التحضر والازدهار .

وقد استخلص العلماء والمفكرون أهم المعايير العامة التي رأوها ضرورية لوصف مجتمع ما بأنه في حالة تحديث ، مستندين في ذلك إلى تجربة الغرب ، فصاغوا هذه المعايير في التصنيع والتمدين ، والتعليم العلماني ، والمنهج العلمي ، وتقسيم العمل وإعلاء قيمته وحده ، والتخصص ، وانتشار النزعة الفردية ، وبروز اقتصاد المشروعات الخاصة ، والمشاركة السياسية بأشكال محددة ، ونشوء الدول القومية وأجهزتها البيروقراطية المتخصصة . . . إلخ .

وإذا كانت المصطلحات والمفاهيم السابقة تخص التاريخ الأوروبي أو الغربي على وجه العموم ، فقد تأثر بها تاريخ مصر بشكل أو بآخر ، من خلال غزو الغرب واستعمارها لها ، وليس معنى هذا أن مصر مرت بنفس المراحل التي مرت بها أوروبا في تطورها الخاص ، فإن الرأي السائد أن مصر بدأت نهضتها مع بداية القرن التاسع عشر ، كما أن مصر لم تبدأ خطواتها الأولى نحو التنوير إلا مع بداية القرن العشرين تقريباً . لقد كانت مصر تعيش الحالة الحضارية التي كانت عليها الدولة العثمانية ، باعتبارها إحدى ولاياتها ، حيث كانت تحيي في ظل نظام عثماني - مملوكي تقليدي في الوقت الذي كانت أوروبا فيه قد خرجت من سبات العصور الوسطى وانطلقت بأفاق النهضة إلى عصر التنوير الذي بلغ ذروته في بداية عصر الثورة الفرنسية ، تلك التي دفعت بحكومة الإدارة إلى حلبة الاستعمار .

وإذا كانت مصر لم تمر تاريخياً بالضرورة بنفس المراحل التي مرت بها أوروبا في تطورها خلال العصر الحديث، باعتبارها شهدت تجربة اختلطت أو امتزجت فيها مرحلة أو أكثر، فلم تظهر فيها المعالم التي ميزت المراحل الأوروبية، فإن ذلك ربما يفسر استخدام كتابنا لتلك المفاهيم أو المصطلحات التي عبرت عن هذه المراحل بقدر من الخلط والترادف. وهو ما يبدو واضحاً في استخدام مصطلحي النهضة والتحديث.

ونحن لا نرى بأساً من استخدام مصطلحي النهضة والحداثة بمعنى النهوض والتقدم نتيجة للأخذ بأسس ومقومات الحضارة الحديثة، والسعي نحو الرقي الإنساني في شتى صوره ومجالاته، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية هذا التقدم قياساً إلى المراحل التاريخية السابقة، وقياساً إلى التطور الإنساني العام الذي بلغته البشرية.

ب) البحث عن الحداثة في مصر العثمانية:

حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين تقريباً كانت كتابات المؤرخين المصريين، بمن فيهم الأكاديميين، على رأسهم الرعيل الأول (محمد رفعت وصبري السوربوني وشفيق غربال) ثم الجيل الثاني من تلاميذهم (أحمد عزت عبد الكريم وحسن عثمان وغيرهما) كانت كتاباتهم عن مصر تحت الحكم العثماني تدور في فلك اتجاه رئيسي مؤداه أن الحكم العثماني لمصر كان ضعيفاً ومتأخراً وعاجزاً عن مسايرة العصر وتطوراته، وأنه فرض على البلاد نوعاً من الجمود في شتى المجالات، حيث أبقى على معظم الأنظمة التي كانت موجودة قبل مجيئه إلى مصر، ذلك أن العثمانيين كانت طريقتهم في حكم الشعوب التي خضعت لهم تتمثل في الإبقاء على ما هو قائم وموجود من نظم البلاد وتقاليدها، وتحويلها إلى أداة للحكم العثماني نفسه.

وهكذا سيطر اتجاه واحد على الدراسات التي تناولت مصر تحت الحكم العثماني خلال القرون الثلاثة، صورّه على أنه عصر انحطاط وتدهور وأنه اتصف بالظلم والاستبداد... إلخ، ويمكن أن تعزاه هذه النظرة إلى عوامل عديدة:

أولها: أن العقود الأخيرة للحكم العثماني قبيل الغزو الفرنسي كانت صورة مصر فيها قائمة، شهدت أزمات وصراعات سياسية وعسكرية، ومجاعات وأوبئة، وعانى الناس

من ظلم الضرائب وأساليب جبايتها، وأن الفرنسيين عندما جاءوا إلى مصر سجلوا هذه الصورة ثم استخدموها لتثبيت وجودهم وتبرير سياستهم .

ثانيها : أن هذا الاتجاه لقي تأييداً من أولئك الذين اعتقدوا أن الأمل الوحيد للتقدم هو الأخذ بالنموذج الأوروبي أو الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة، من أولئك المؤمنين بالمركية الأوروبية واحتكار الأوروبيين للحداثة والنهضة والتقدم .

ثالثها : فقر المصادر التاريخية التي كانت تقتصر تقريباً على كُتاب الحوليات وعلى رأسهم ابن إياس والجبرتي ، فلم تكن المخطوطات قد اكتشفت وحقت ونشرت، وكذلك المصادر الأرشيفية وعلى رأسها الوثائق والحجج التركية والعربية الخاصة بالعصر، ومن أهمها وثائق المحكمة الشرعية والدفاتر المالية وحجج الأوقاف وغيرها . . وقد أدى الاعتماد على هذه المصادر إلى توسيع مجالات البحث، وظهر الاهتمام بتاريخ العلماء والتجار والحرفيين وبالحياة اليومية لعامة الناس .

رابعها : أن كثيراً من أولئك الذين صوروا تاريخ مصر في العصر العثماني على هذه الصورة السلبية كانوا ينظرون إليه بعيون ومفاهيم القرن التاسع عشر ومعايير ومنجزاته، يتضح هذا في نقدهم لدور الدولة والحكام العثمانيين تجاه الناس آنذاك، رغم أن دور الدولة خلال هذه الفترة لم يكن قد امتد إلى شئون الصحة والتعليم، وهو ما حدث بعد ذلك في القرن التاسع عشر .

وقد نتج عن سيادة هذا الاتجاه اعتبار القرن التاسع عشر هو بداية التاريخ الحديث لمصر، وأن ما سبق خلال القرون الثلاثة التي حكم فيها العثمانيون مصر كان فترة لا قيمة لها . واعتبرها المتخصصون في تاريخ العصر الحديث جزءاً من العصر المملوكي، وهكذا أطلق أصحاب هذا الاتجاه حكماً عاماً على عصر دام قرونًا ثلاثة دون تمحيص أو تمييز بين بدايته ونهايته، وكأنها لم تشهد تغييرات مهمة اقتصادياً واجتماعياً .

غير أن ظهور الأرشيفية التي تناولت الحقبة الوسطى من الحكم العثماني كشفت كثيراً من التطورات، وأصبحت المصادر المعروفة مجالاً للفحص والتدقيق والتحقيق على نحو أعمق، وبات على المؤرخين أن يطوروا بحوثهم بشكل غير منحاز لهذا العصر أو ذاك، ومواجهة التحدي الناتج عن الوعي بأنهم يكتبون عن مجتمع دينامي متحرك، تتغير مؤسساته سواء بفعل تغير تركيبها ووظائفها أو بفعل التطور التاريخي .

إذا كان ما سبق أن رأينا يشكل الصورة "التقليدية" عن مصر خلال الحكم العثماني، فإن الصورة المقابلة الجديدة أو الوجه الآخر بدأ يكشف عنه جيل من المؤرخين الأكاديميين والنقديين مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، ربما منذ أعد أندرية ريمون دراسته الرائدة عن الحرفيين والتجار في مصر في القرن الثامن عشر والتي نشرت بالفرنسية عام ١٩٧٣م، وزامنه عبد الرحيم عبد الرحمن الذي نشر دراسته المهمة عن الريف المصري في القرن الثامن عشر عام ١٩٧٤م، فقد كشفت دراستهما عن أهمية إعادة دراسة مجمل أوضاع مصر السياسية والحضارية خلال القرون الثلاثة التي حكمها فيها العثمانيون والمماليك حتى مجيء الغزو الفرنسي، ونبهتا إلى ضرورة إعادة دراسة هذه المرحلة على ضوء الوثائق الأرشيفية، خاصة وثائق المحكمة الشرعية، وكذلك مراسلات القناصل والمخطوطات، وعدم الاكتفاء بنصوص كتاب الحوليات، كما بدأ الاهتمام الجدي بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على نحو خاص.

وفي نفس الاتجاه سارت كتابات بيترجران عن الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر (١٧٦٠-١٨٤٠م) والتي نشرت عام ١٩٧٩م، ودراسة عبد الله عزباوي عن الحركة الفكرية في مصر في القرن الثامن عشر التي أعدها عام ١٩٧٦م، ثم دراسة دانيال كريسييليوس عن جذور مصر الحديثة (١٧٦٠-١٧٧٥م) والتي صدرت عام ١٩٨١م، وبدأت تتوالى دراسات جادة عديدة في هذا الاتجاه أبرزها دراسة محمد نور فرحات عن القضاء والتاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة (١٩٨٤م)، ودراسة كينيث كونو عن الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري (١٩٩٢م)، ودراسة نللي حنا عن تجار القاهرة في العصر العثماني (١٩٩٧م).

المهم أن هذه الدراسات بدأت تجلو لنا صورة جديدة مختلفة ليس بالضرورة أن تكون مشرقة عن السلطة والمجتمع في هذا العصر، وإنما كشفت عن عدم موضوعية الصورة الأولى التي كانت مألوفة في عموميتها، وفي قصور مصادرها. وجاءت الدراسات الجديدة بمعلومات وفيرة وأحكام مغايرة أكثر تفصيلاً ودقة وموضوعية لتعيد اكتشاف وجه مصر خلال هذه القرون الثلاثة الذي ليس بالضرورة أن يكون جميلاً، لكنه ليس قبيحاً في كل الأحوال، كما أثبتت هذه الدراسات كذلك أنه ليس بالضرورة أن تعزوا نهضة مصر وتحديثها إلى غزو الغرب لها زمن الحملة الفرنسية، أو زمن التواصل مع الغرب سلمياً في عصر محمد علي.

لعلنا نتفق بعد سبيل الدراسات الأكاديمية النقدية التي تناولت مصر تحت الحكم العثماني، أن الحكم العام بوصف هذه الفترة بأنها كانت فترة ظلام وتدهور واستبداد لم يعد مقبولاً، كما أصبح من غير المنطقي أن ننظر إلى ثلاثة قرون من التاريخ باعتبارها حقبة واحدة متشابهة السنوات والأحداث والأوضاع، فالتاريخ في حركة صيرورة دائبة صعوداً وهبوطاً.

وأصبح علينا أن نتساءل: هل كانت مصر تسير سيراً طبيعياً ومضطرباً نحو التطور والتقدم، أي نحو العصر الحديث بالرغم من الأزمات التي شهدتها في أواخر القرن الثامن عشر؟ هل كانت بسبيلها إلى إنجاز عملية التحديث بنفسها قبل الغزو الفرنسي وقبل محمد علي، أي قبل القرن التاسع عشر؟

لقد قدمت لنا الكثير من الدراسات العلمية الجديدة منذ العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين، صوراً جديدة لجوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمصر خلال العصر العثماني، وبرغم أن بعضها كسر حاجز المركزية الأوروبية، إلا أن هذه الدراسات جميعاً فتحت الشهية لمزيد من الاهتمام بدراسة المجتمع المصري خلال هذه الحقبة، خاصة أنها أثبتت أن المجتمع المصري لم يكن راكداً أو خاملاً ومتخلفاً خلال هذه القرون الثلاثة من القرن السادس عشر حتى أواخر الثامن عشر، وأنه كان يتمتع بحيوية ودينامية خاصة، وأنه مر بمراحل من التطور والازدهار ومراحل من التدهور.

لقد استنتج بيتر جران من خلال دراسة علمية متأنية وموثقة أن مصر تمتعت بنهضة ثقافية محلية حية سبقت مجيء الغرب (بونابرت أو بعثات محمد علي) وكان من الممكن لها أن تنجز عملية التحديث بنفسها، باعتبارها كانت تتمتع بثقافة عقلانية وموسوعية تشكل نوعاً من التحديث أثبتتها من خلال كتابات الشيخ حسن العطار ومجاله، وأكد أن مصر لم تكن تعاني فراغاً ثقافياً جاءت أوروبا لتملأه بالأفكار الحديثة، وقدم جران افتراضاً مهماً مؤداه "أن لكل بلد طريقه نحو الحداثة" وقد أثبتت التطورات التاريخية أن هناك سبباً مختلفة للحداثة مما يعني أن أساليب وطرائق أوروبا ليس بالضرورة هي النموذج الأصلح لمصر أو لغيرها، وليس من الضروري أن نبحت عن سمات الحداثة الأوروبية في تاريخ مصر قبل الغزو الفرنسي لها أو قبل التعامل مع أوروبا خلال عصر محمد علي.

وربما لم تكشف الدراسات النقدية الجادة عن معظم جوانب تاريخ مصر خلال العصر العثماني، لكن ما نشر منها يعد كافياً - في اعتقادنا - لهدم الفكرة القديمة عن تخلف وجمود هذا العصر، وإن لم تتح هذه الدراسات تقييماً واسعاً وشاملاً لطبيعة هذا العصر وتطوراتها، وعلى تقدير آخر، فإنها أتاحت إعادة قراءة وفهم تاريخ هذا العصر على نحو جديد، ليس بهدف رد الاعتبار له، أو حتى بهدف التصدي لزيغ فكرة المركزية الأوروبية واحتكارها للحداثة، أو مقارعتها بفكرة مضادة، وإنما بكشف وقائع أحداث طبيعة هذا العصر من داخله ومن خلال دراسة سياقه التاريخي ذاته، متواصلاً مع ما أعقبه.

وفي دراستها المهمة عن تجار القاهرة في العصر العثماني، والتي ساهمت بدورها في إعادة اكتشاف هذا العصر، رأت نللي حنا ضرورة إعادة النظر في فكرة الحداثة التي روجت لدور الغرب في هذا الشأن، وأن على المؤرخين ضرورة دراسة القوى الداخلية والذاتية الكامنة وراء التغيير باعتبارها جديرة بالاهتمام، كما لا يمكن دراسة حداثة القرن التاسع عشر بمعزل عن تطورات العصر السابق عليها.

وتستنتج حنا أن مصر في العصر العثماني شهدت بعض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الحيوية المحلية التي تنسب عادة إلى القرن التاسع عشر ولكنها ترجع إلى مرحلة تاريخية أسبق منه. وتتفق مع جران في أن ثمة تغييرات تجارية هامة عرفتها مصر قبل التوسع في استيراد النماذج الأوروبية التي بدأت بالغزو الفرنسي، وأن تلك التغييرات بعثتها حركة ذاتية داخلية، حتى ليتمكن القول بأن هذه المرحلة من مراحل تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي كانت بالغة الأهمية، وتمثل قاعدة للتطورات التي حدثت فيما بعد.

من كل ما سبق نستطيع القول إن مصر خلال العصر العثماني رغم الحاجة إلى مزيد من الدراسات لم تكن مجتمعاً خاملاً جامداً راكداً متخلفاً، وإنما كانت لها تطوراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة، ولها حيويتها ونموها الذاتي بل و "حداثتها الخاصة" التي لم يكن بالضرورة أن تحذو حذو الحداثة الأوروبية، وأنه ليس ثمة انقطاع في تاريخها، وأن ما حدث في القرن التاسع عشر من نهضة وتحديث كانت له جذوره وأسسها في القرون السابقة.

ج) الحملة الفرنسية والحداثة:

لقد أثبت أندريه رمون أن الاحتلال الفرنسي لم يشجع من خلال ممارساته بشكل حقيقي وجاد على النهوض بمصر والمصريين إلى مرحلة أعلى من التمدن، وهو الهدف الذي أعلنه الفرنسيون عندما غزوا مصر، مما يؤكد أن هذا لم يكن هو الهدف الأساسي للحملة.

كما أن كريستوفر هيرولد في دراسته عن بونابرت في مصر (١٩٦٤م) يقلل من شأن الحملة وتأثيرها على مصر، مؤكداً أن حتمية حركة التاريخ كانت ستفضي بمصر إلى الانفتاح والتعامل مع الحداثة دونما غزو فرنسي، فيرى أن مصر كان مألها إلى التغيير سواء ظهر بونابرت أم لا، وأن آيات الفن وروائعه في الأقصر والكرنك كان مصيرها إلى الكشف حتى وإن لم يزحف ديزيه بجيوشه إلى الصعيد، وأن رموز الهيروغليفية كانت ستفك حتماً حتى وإن لم يكتشف حجر رشيد إلا بعد الحملة بسنوات، كما ذهب إلى أن قناة السويس كانت ستحفر حتى وإن لم يأمر بونابرت بمسح برزخ السويس.

إن عدداً كبيراً من المؤرخين والكتاب الفرنسيين ومن شايهم بالغوا في تقدير أهمية الحملة الفرنسية على مصر، فقدموا تقييماً إيجابياً لها انتهى بهم إلى إرجاع يقظة مصر وتحديثها إلى عام ١٧٩٨م. أما الكتاب المصريون فقد ترددوا بين رؤية إيجابية لها باعتبارها رمزت إلى بداية تحديث مصر وبين رؤية تميل إلى اعتبارها حدثاً عارضاً، بحكم أن مصر لم تكن نائمة ألبتة في عام ١٧٩٨م حتى يوقظها الفرنسيون وأنها لم تكن عاطلة عن الاستعداد للنهضة أو تفتقر إلى مقوماتها، وأن الآثار المباشرة للاحتلال كانت محدودة تماماً.

وأياً ما كان الأمر، فإن قصر مدة الاحتلال الفرنسي لم يكن من شأنه أن يسمح "للحداثة" بأن تضرب بجذورها في مصر، وقد رأينا أن تجربة الدواوين التي أقامها الفرنسيون في مصر لم تمس غير عدد ضئيل من كبار المصريين ومشايخهم، وأن معظم الإصلاحات الإدارية لم يجر تطبيقها بالفعل وإنما ظلت مجرد مشروعات، ولم يطبق فعلاً سوى وسائل القمع الحديثة العسكرية ضد شعب لم يكف عن المقاومة للتحرر من الاحتلال.

وربما كان تأثير الاحتلال الذي ينبغي التأكيد على أهميته في تاريخ مصر يتمثل في أن الفرنسيين قد وجهوا ضربة قاضية لنظام حكم مملوكي تقطعت أنفاسه، فكانت هزيمة المماليك ساحقة بحيث إن أية عودة إلى الماضي بعد رحيل الفرنسيين كانت مستحيلة، كما هز الاحتلال وضع العثمانيين في مصر فلم يعد بوسعهم تكريس الإمكانيات الضرورية لاستعادة كامل سلطتهم على مصر، ولم يعد بإمكانهم عودة الوضع الذي كان لهم منذ عام ١٥١٧م. . وصار بوسع الأهالي، وزعمائهم أن يكونوا عاملاً مهماً، بل وحاسماً في تقرير مجرى الأوضاع العامة بلدهم.

وعلى أية حال فإن سنوات ثلاثة تعتبر فترة من القصر بحيث لا يمكن لمثلي إحدى الحضارات أن يتركوا خلالها أثراً دائماً على مثلي حضارة أخرى يضاف إلى ذلك أن حاجات جيش الاحتلال المباشرة والملحة كانت لها الأسبقية على الإصلاحات المثالية طويلة الأمد، والتي كان من الممكن أن تحدث تغييراً أساسياً في مصر.

وبغير تهويل أو تبسيط يمكن القول بأن الحملة الفرنسية على مصر واحتلالها لها كان بمثابة صدمة أطلعت المجتمع المصري في العصر الحديث على أنماط جديدة من المدنية الغربية القائمة على العقل والعلم والآلة والتنظيم، فرأى المصريون عناصر مختلفة من هذه الحضارة ومكوناتها العلمية النظرية والتطبيقية انتقلت إلى بلادهم عنوة وفي ركاب حملة إمبريالية غازية في الوقت الذي كان مجتمعهم يعاني فيه من حالة من الاضطراب والفوضى أدت إلى جموده وضعفه.

لقد تردد في صيغ مبالغ فيها أن الحضارة الحديثة دخلت إلى مصر أثناء الاحتلال الفرنسي، وبجهود العلماء والباحثين الفرنسيين الذين رافقوا الحملة، وبالرغم من أن عملهم سيظل شاهداً على مدى تفوقهم في البحث العلمي المتقدم، فإنه يجب الاعتراف بأن أعظم ما حققوه هو تقديم مصر للغرب أكثر من تقديم حضارة الغرب لمصر أو التأثير في المصريين. وفي تقديرنا أن أهمية الغزوة الفرنسية أيا كان حجم تأثيرها في المجتمع المصري تكمن في إطلاعها المصريين - وعلى كره منهم - على عوالم أخرى لم يكن لهم بها سابق عهد، وعلى نمط جديد من الحضارة رغم رفضهم لها في البداية، مما يبدو أمراً طبيعياً، إلا أن ذلك كله أوجد لدى النابهين من المصريين الوعي بإمكانية وضرورة الاستفادة من ذلك

كلمة بعد تجاوز " الصدمة " وطرح قضية تحديث مصر في الأجيال التالية في إطار التعامل مع الغرب بشكل أو بآخر .

ويمكن كذلك القول بأن احتلال الفرنسيين لمصر قد أفادها بقدر ما دون أن يقصدوا لذلك . ذلك أن وجه الحملة الحضاري لم يكن مقصوداً به تحديث المصريين ، فهم لم يأنهوا لتعليمهم العلم الحديث ولا الصناعة الحديثة ، لكن انتفاع المصريين بالظروف التي أوجدتها الحملة ، كان بمثابة النفع الذي يأتي من الضرر ، أو قل هو القوة التي استفزتها صدمة الاحتلال ومهانة اغتصاب بلدهم ، أو التنبه الذي أثاره التحدي . . كما أن " الاطلاع " على ما في يد المحتلين من أدوات القوة والحضارة الحديثة كان قميناً بإثارة نوازع الفضول الذي يفضي إلى تشكيل وعي جديد وقد يكون فردياً لدى النابهين من المصريين ، لكنه قد يتحول إلى وعي جماعي ، ثم إلى حركة نحو التقدم .

(د) محمد علي وتأسيس مصر الحديثة:

وفيما يتعلق بقضية بداية تحديث مصر في عصر محمد علي ، أو اتخاذ عصر محمد علي بداية لمصر الحديثة ، فقد ناقش " خالد فهمي " هذه المقولة في كتابه " كل رجال الباشا " حيث رأى أن نسبة فعل " التأسيس " إلى محمد علي أصبحت من المسلمات في الخطاب القومي المصري ، وأن محمد علي نفسه هو أحد أهم مصادر هذه المقولة حيث كان يردد دائماً أمام ضيوفه الأوروبيين من رحالة ودبلوماسيين ، عندما كان يصور لهم أرض مصر قبل مجيئه على أنها كانت أرضاً ميتة ، وأن جهوده أحييتها ونقلتها إلى العصر الحديث . لقد كان محمد علي ينطلق في هذا من إحساسه العميق بدوره في تاريخ مصر ، وفي تاريخ الدولة العثمانية ككل .

وقد أضاف " كينيث كونو " أن الحكام من أسرة محمد علي الذين أعقبوه ساهموا في تكريس هذه المقولة وترديدها ، وخاصة الخديوي إسماعيل الذي ذكر في خطبة له في عام ١٨٦٦م أن جده عندما جاء إلى مصر وجدها خالية من أية مظاهر للمدنية ، كذلك روج الملك فؤاد لهذه المقولة عندما استقدم عدداً من المؤرخين الأوروبيين وكلفهم بكتابة تاريخ أسرته ، فأسهم هؤلاء في التأكيد على مكانة محمد علي كمؤسس لمصر الحديثة ، خاصة وأن الملك فؤاد زودهم بالوثائق وبالترجمين الذين تم " توجيههم " لكتابة تاريخ مصر الحديثة يركز

على دور والده الخديوي إسماعيل وجده محمد علي ، فسجلوا هذا التاريخ في سلسلة مجلدات لتحقيق هذا الهدف وللتأكيد على دور محمد علي في تحديث مصر .

ويشير " كونو " أيضاً إلى أن عبارة " مؤسس مصر الحديثة " قد صيغت خلال السنوات الأولى من القرن العشرين عندما حلت الذكرى المئوية لتولي محمد علي ، فانبرى عدد من الكتاب من مختلف الاتجاهات للاحتفال بهذه الذكرى ، وترديد هذه المقولة بكثرة مما جعلها مألوفة في القاموس التاريخي المصري . بل إن المؤرخ البريطاني الشهير " هنري دودويل " أصدر كتاباً بالإنجليزية عام ١٩٣١م عنوانه : " The Founder of Modern Egypt: A Study of Moh. Ali " ما لبث أن ترجم ونشر بالقاهرة عام ١٩٣٧م تحت عنوان " محمد علي مؤسس مصر الحديثة " .

وقد أضاف " خالد فهمي " أن مكانة محمد علي في تاريخ مصر لم تهتز عندما بدأ فريق من المؤرخين المصريين من تلامذة شفيق غربال - وعلى رأسهم عزت عبد الكريم وأحمد الحتة وعلي الجريتلي وجمال الدين الشيال - في الاستفادة من وثائق قصر عابدين ، ورغم أنهم استطاعوا التصدي لكثير من مقولات المؤرخين الأجانب ، وأثبتوا أن عملية التحول إلى الحداثة التي حاول القصر ومؤرخوه نسبتها إلى جهود أسرة محمد علي وحدها كان للشعب المصري دور كبير فيها ، إلا أياً من هؤلاء المؤرخين لم يشكك بشكل جدي في مقولة " محمد علي مؤسس مصر الحديثة " ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتمادهم بشكل أساسي على الوثائق المحفوظة في القصر الملكي ، والتي لم تكن تضم وثائق عثمانية عن مصر سواء من الدفتر خانة المصرية أو من الأرشيف العثماني في استنبول .

وقد أشرنا إلى الكتابات النقدية الجديدة التي شكلت اتجاهًا جديدًا في التأريخ لمصر العثمانية ، وشككت في أن مصر بدأ تحديثها مع بونابرت أو محمد علي ، وأرادت إثبات أن التحديث بدأ قبل ذلك بدرجات متفاوتة وإن تعرض لانتكاسات وأزمات .

وعموماً أياً كان النقد الموجه لترويج مقولة إن محمد علي هو مؤسس مصر الحديثة ، أو حتى النقد الموجه لأسلوب حكمه وإدارته فالثابت أن مصر في عهده قد دخلت أبواب العصر الحديث وانفتحت على إنجازاته من أوسع الأبواب ، فقد استطاع خلق إدارة حديثة ، وجيشاً عصرياً جند فيه المصريون للمرة الأولى ، وقد جرّ تأسيس هذا الجيش معه حركة

تحديث شملت كافة النواحي في الاقتصاد والتعليم والتطور الاجتماعي والثقافي، فعرفت مصر الصناعة الحديثة، وانتقلت الزراعة إلى اقتصاد المحاصيل بعد إحداث ثورة في نظام الري، وانفتحت مصر على السوق الأوروبية مما فتح آفاقاً جديدة أمام التجارة المصرية، واستطاع الباشا جذب أعداد من الأوروبيين الذين حملوا معهم الأساليب الفنية الحديثة.

وفي عهده نمت المدن ونشأت بيروقراطية مصرية، واستطاع إقامة حكم وراثي، وأرسى بذلك كله أسس الدولة الوطنية المصرية. . المهم أن هذه الإنجازات كانت ذات أهمية قصوى في تطور مصر الحديثة.

وقد أدرك محمد علي أن الحضارة الحديثة قطعت شوطاً كبيراً في أوروبا، فلم يتردد في أن يقيم جسوراً للتعامل معها، فاستقدم المعلمين والخبراء والفنيين والمدربين لجيشه ومصانعه، ودفع بأبناء المدارس الجديدة التي استحدثها إلى أوروبا في بعثات متتالية ليستكملوا تعليمهم المدني في مختلف التخصصات، كما شهدت مصر في عهده حركة ترجمة واسعة بتأسيس مدرسة الألسن التي ترجم أبنائها الكثير من منجزات الحضارة الأوروبية في المجالين النظري والتطبيقي.

كذلك تطور البناء الاجتماعي لمصر بازدياد أهمية الطبقة الوسطى نتيجة ظهور شرائح جديدة من الضباط ورجال الإدارة وملاك الأراضي. . وعرفت مصر في عهده الطباعة والصحافة العربيتين، وكلها تطورات لم يكن لمصر عهد بها قبل محمد علي. وبالرغم مما صاحبها من السلبيات والآثار الجانبية وتعرضها لكثير من النقد، فقد حكم محمد علي مصر قرابة نصف قرن حكماً حافلاً بإنجازات كبيرة في مجال التشريع والتنظيم، والإدارة والاقتصاد، والجيش والتعليم، بإرادة واعية بغير خضوع للأجانب أو دوران في فلك المركزية الأوروبية معتبراً أن الحضارة الحديثة حضارة إنسانية عامة تنهض الأمم بأن تأخذ منها وتضيف إليها بقدر تطلعات نظامها وحيويته.

أهم المصادر والمراجع

- أحمد حسين الصاوي: فجر الصحافة في مصر، دراسة في إعلام الحملة الفرنسية، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٥.
- أحمد يوسف: الولوج الفرنسي بمصر، من الحلم إلى المشروع، ترجمة أمل الصبان، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٣.
- أميرة سنبل: نقد في كتابة تاريخ مصر المعاصر، ورقة بكتابة "المدرسة التاريخية المصرية ١٩٧٠-١٩٩٥" إشراف محمد عفيفي، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٧.
- أندريه ريمون: المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١م، ترجمة بشير السباعي، دار عين بالقاهرة ٢٠٠١.
- بيتر جران: الجذور الإسلامية للرأسمالية، مصر ١٧٦٠-١٨٤٠ ترجمة محروس سليمان، دار الفكر للدراسات، القاهرة ١٩٩٣.
- بيتر فرانس: اغتصاب مصر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار سيناء للنشر بالقاهرة ١٩٩٨.
- جين هاثاواي: سياسات الزمر الحاكمة في مصر العثمانية، ترجمة عبد الرحمن الشيخ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٣.
- دانيال كريسيليوس: جذور مصر الحديثة، ترجمة عبد الوهاب بكر، القاهرة ١٩٨٥.
- روبرت سولوية: مصر: ولع فرنسي، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٩.
- سامي خشبة: نقد الثقافة، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٤.
- صلاح الدين البستاني: صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨-١٨٠١، الكوربية دي ليجييت، دار العرب للبستاني بالقاهرة ١٩٧١.
- صلاح الدين البستاني: صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨-١٨٠١، لاديكاد إيجيپسين، دار العرب للبستاني، القاهرة ١٩٧١.
- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٣ تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، دار الكتب المصرية ١٩٩٨.
- عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج١ النهضة المصرية ١٩٥٥، ج٢ النهضة المصرية ١٩٥٨.

- عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، ط ٢ دار الكتاب الجامعي، القاهرة ٢٠٠٤.
- عبد الرحيم عبد الرحمن: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، جزءان، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ٢٠٠٤.
- عبد الله محمد عزباوي: المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر، مصر النهضة الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٧.
- علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، المصريون المحدثون، الجزء الأول، ترجمة زهير الشايب، طبعة مكتبة الأسرة ٢٠٠٢.
- علي شلش: قضايا عربية في الثقافة والتاريخ، دار سعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣.
- كريستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٦٧.
- كرين بريتون: تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠١.
- كينيث كونو: فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري ١٧٤٠-١٨٥٨، ترجمة سحر توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠.
- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث، الخلفية التاريخية، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٤.
- ليلي عنان: الحملة الفرنسية بين الأسطورة والحقيقة، كتاب الهلال، أغسطس ١٩٩٢.
- ليلي عنان: الحملة الفرنسية تنوير أم تزوير، كتاب الهلال، مارس ١٩٩٨.
- ليلي عنان: الحملة الفرنسية في محكمة التاريخ، كتاب الهلال، أكتوبر ١٩٩٨.
- محمد شفيق غربال: تكوين مصر، سلسلة أحاديث إذاعية، النهضة المصرية ١٩٥٧.
- محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٢.
- محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩١.

- محمد عفيفي وأندريه ريمون: (تحقيق) التاريخ المسلسل في حوادث الزمان ووقائع الديون (١٨٠٠-١٨٠١) لإسماعيل الخشاب، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ٢٠٠٣.
- محمد فؤاد شكري: عبد الله مينو وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربي ١٩٥٢.
- محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة، دار سعاد الصباح ط٢ القاهرة ١٩٩٣.
- ناصر عبد الله عثمان: الحركة العلمية في مصر إبان القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية بأسبوط ٢٠٠٢.
- نفولا ترك: ذكر تملك جمهور فرنسا في الأقطار المصرية والبلاد الشامية، أو الحملة الفرنسية على مصر والشام، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠.
- نيللي حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني، ترجمة وتقديم رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ١٩٩٧.
- نيللي حنا: ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية، ترجمة رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ٢٠٠٤.
- نيللي حنا: الدراسات التاريخية الخاصة بمصر في العصر العثماني، ورقة بكتاب "المدرسة التاريخية المصرية ١٩٧٠-١٩٩٥" إشراف محمد عفيفي، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٧.
- هنري لورنس: بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، دار مصر العربية للنشر ١٩٩٨.
- هنري لورنس: الحملة الفرنسية في مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، دار سينا للنشر القاهرة ١٩٩٥.
- هيلين ريفلن: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحمن مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.
- Dykstra, Darrell, The French Occupation of Egypt 1798-1801, in M.W Dally (ed.) The Cambridge History of Egypt, Vo1. Two. Cambridge 1998.
- Laurens, Henry, Les Origines intellectuelles de l'expédition d'Égypte: l'orientalisme islamisant en France, Istanbul and Paris 1987.

- Marsot, A.L.al-Sayyid **Beginnings of Modernization among the Rectors of al-Azher (1798–1879)** in W.Polk et. R.L. Chambers, ed. **Beginnings of Modernization in the Middle East.** Chicago, 1968.
- Raymond, Andre, **Quartiers et mounements populaires au Caire au XVIII Siecle,** in P.M. Holt, (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt,** Oxford 1968.